المنظمة الدولية للهجرة-العراق

موجز السياسة الخامس

استهداف جاهزية المشاريع الصغيرة والمتوسطة للاستثمار، من خلال المناهج القائمة على البيانات

شباط ٢٠٢٣

Funded by the European Union
USAID FROM THE AMERICAN PEOPLE
German cooperation DEUTSCHE ZUSAMMENARBEIT
Implemented by: KFW
Ministry for Foreign Affairs of Finland
KOICA Korea International Cooperation Agency

النتائج الرئيسية

يُعّد صندوق تطوير المشاريع المُدار من قبل المنظمة الدولية للهجرة التابع للأمم المتحدة (IOM) نهجاً مبتكراً لسُبل العيش للمساهمة في الانتعاش الاقتصادي وتنشيط القطاع الخاص في العراق من خلال توفير الدعم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

كانت المنظمة الدولية للهجرة قد أجرت في شهر نيسان ٢٠٢٢، دراسة تجريبية شملت ٢٦٥ مشروعاً صغيراً ومتوسطاً من الشركات المسجلة في برنامج صندوق تطوير المشاريع، وافق ٢٠٣ منها على المشاركة في الدراسة. وتوفر البيانات المأخوذة من الدراسة، رؤى مفيدة حول خصائص هذه المشاريع وأصحابها، وممارساتهم الحالية ووضعهم الاقتصادي، والتحديات التي تواجههم. كما تساعد تلك البيانات برنامج صندوق تطوير المشاريع والشركاء في عملية التنمية، على فهم مدى رغبة تلك المشاريع في التوسع، وكيفية تحقيق ذلك، وما الذي يمكنهم فعله لتحقيق ذلك.

خلُصَت الدراسة إلى أن المشاريع التي شملها الاستطلاع توظف عشرة عمال بشكل عام، وأنها حققت إيرادات قدرها ٥,٨١٤ دولاراً أمريكياً من بيع منتجاتها وخدماتها في الأشهر الأربعة السابقة على الدراسة. ووُجِد أن نفقات المشاريع الصغيرة والمتوسطة تذهب بالدرجة الأولى إلى المواد الخام (٦,١٧٧ دولاراً أمريكياً) وإجمالي الرواتب (٤,٩٣٨ دولاراً أمريكياً) وأن متوسط الربح كان ١,٨٩١ دولاراً أمريكياً خلال الفترة بين كانون الأول ٢٠٢١ وآذار ٢٠٢٢. وبحسب أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، كان متوسط رأس المال الأصلي هو ٩,٧١٣ دولاراً أمريكياً؛ وكان متوسط المشاريع على المدى البعيد ٣٨,٩٩٢ دولاراً أمريكياً) و(٥٨,٧٦٩ دولاراً أمريكياً) على المدى القريب. مع ذلك، يميل توزيع هذه المتغيرات إلى أن يكون طويل الذيل نحو اليمين، بوجود عدد صغير نسبياً من المشاريع الأكبر حجماً التي تنحرف عن الوسط الحسابي. وكان الوسيط الحسابي لرأس المال الأصلي، الذي يوفر مقياساً أفضل لوضع المشروع النموذجي المسجل في صندوق تطوير المشاريع، ٤,٠٠٠ دولار أمريكي، وكانت الاستثمارات الطويلة والقصيرة الأجل ٨,٠٠٠ دولار أمريكي.

يستخدم معظم أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة الذين شملتهم الدراسة، مدخراتهم الشخصية كمصدر رئيسي لتمويل أعمالهم (٧٧٪) رغم أن الادخار بحد ذاته يعّد تحدياً لهم؛ فيما يُعّد الدخل الشحيح المتبقي بعد دفع جميع نفقات العمل (٤٢٪) السبب الرئيسي لعدم الادخار. وخلُصت الدراسة إلى أن عدداً قليلاً من الشركات يقترضون المال من المقرضين التقليديين (٢٣٪) أو يرغبون في استقبال مستثمرين جدد (٣٠٪). وعلى الرغم من أن ٦٣٪ من المشاريع المستطلَعة واجهت مشكلات مالية، إلاّ أن ٨٤٪ منها خططت لتوسيع نطاق خدماتها أو منتجاتها. وبالنسبة للتسويق، يستخدم أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الغالب، وسائل التواصل الاجتماعي (٦٨٪) والمواقع الالكترونية التجارية (٥٣٪). وتتمثل استراتيجيات الإدارة الرئيسية في الاحتفاظ بسجلات سنوية للدخل والايرادات والنفقات والتدفقات النقدية والموجودات والالتزامات (٦١٪) ودفع الفواتير في وقتها المحدد (٥٤٪) وسؤال المستهلكين عن آرائهم حول المنتجات (٣٧٪).

تدعم البيانات، الأدلة التي تثبت أن القيود الائتمانية قضية جوهرية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق، وتبيّن ارتباطها الوثيق بالطابع غير الرسمي للأعمال التجارية، أي كونها غير مسجلة في غرفة التجارة أو وزارة الصناعة. وتشمل العوامل التي ترتبط إيجابياً بالحصول على القروض، عمل عدد أكبر من أفراد الأسرة لدى صاحب العمل، وعدد أقل من الموجودات الثابتة، ومدخرات أقل. ويرتبط التسجيل في وزارة التجارة بشكل كبير وإيجابي بغرفة التجارة، لكنه يتعارض مع الادخار.

كما سُئِلَ أصحاب المشاريع أو الشركات عن توقعاتهم للمستقبل، والتي تشمل الإيرادات المتوقعة وخطط التوسع. وتشمل الايرادات الرئيسية (التي تساوي أو تزيد على ٥,٠٠٠ دولار للسنة التالية) ارتفاع الأرباح، والحصول على التمويل، وزيادة المدخرات، وساعات عمل أكثر، والمزيد من أفراد الأسرة. وهذا يدعم مسألة تيسير وصول الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل من خلال صندوق تطوير المشاريع، والشراكات مع المؤسسات المالية الخاصة، من أجل دعم طموحات تلك الشركات وخططهم التوسعية.

مسألة الدافع والسياق والبحث

تلقى برامج تدريب المشاريع قبولاً متزايداً كأداة مفيدة وفعالة لتعزيز أداء الشركات في عملية التنمية؛ كما أن عدداً متزايداً من تقييمات الأثر يبيّن وجود تأثير إيجابي على نتائج الشركات (ماكنزي،٢٠٢١).

وتمثل الشركات الصغيرة والمتوسطة غالبية الشركات في العراق. فبحسب المؤسسة الدولية للتمويل (IFC) هناك أكثر من مليون شركة صغيرة ومتوسطة في العراق، تشكل أكثر من ثلثي القطاع الخاص (المؤسسة الدولية للتمويل، ٢٠١٦). لكن، ما مدى استعداد هذه الشركات للاستثمار والتوسع؟ وكيف يمكن للحكومة العراقية والمنظمة الدولية للهجرة والجهات الفاعلة الإنمائية الأخرى أن تساعد في جعل هذه الشركات الصغيرة والمتوسطة جاهزة للاستثمار؟ للإجابة على هذه الأسئلة، علينا أن نعرف أولاً: ما هو معيار الاستعداد للاستثمار، وماذا يعني ذلك؟ وما هي آثاره على نتائج الشركة وأدائها؟

يركز هذا التقرير على الدروس المستفادة من البيانات التي تم جمعها كجزء من دراسة تجريبية لبرنامج الجاهزية للاستثمار. وشملت عينة الدراسة الشركات العراقية الصغيرة والمتوسطة التي فازت بمنحة صندوق تطوير المشاريع.

يُعّد صندوق تطوير المشاريع نهجاً مبتكراً لسُبل العيش للمساهمة في الانتعاش الاقتصادي وتنشيط القطاع الخاص في العراق من خلال توفير الدعم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة. يوفر هذا الصندوق رأس المال للمشاريع الصغيرة والمتوسطة العاملة في قطاعات الزراعة والصناعات التحويلية والخدمات. ويُقصَد بالشركات الصغيرة، تلك التي يعمل فيها من أربعة إلى عشرة موظفين، بضمنهم مالك الشركة؛ أما الشركات المتوسطة فهي التي يعمل فيها من ١١ إلى ٥٠ موظفاً، بضمنهم المالك. بينما تعرّف منظمة العمل الدولية (ILO[1]) المشاريع الصغيرة على أنها المشاريع التي يعمل فيها ثلاثة موظفين أو أقل، بضمنهم المالك.

بحسب الدراسات، أثبتت برامج الجاهزية للاستثمار فعاليتها في سدّ فجوات الوصول إلى التمويل الخاص. ففي عام ٢٠٢١، نفّذ Cusolito et al (٢٠٢١) برنامج الجاهزية للاستثمار في غرب البلقان، أسفرَ عن زيادة بمقدار ٠,٣ في الانحراف المعياري على مقياس جاهزية المشاريع للاستثمار، بالاستناد على عدد من التدابير، بما في ذلك ممارسات إدارة الأعمال. وكانت إحدى النتائج الرئيسية في ورقتهم البحثية هي أن التدخل حسّن بعد ثلاث سنوات من نتائج عمل المشاريع الصغيرة، إضافة إلى المشاريع التي لديها احتمال أقل للحصول على تمويل من أي مصدر آخر؛ في حين لم يكن للتدخل تأثير كبير على المشاريع الكبيرة على المدى البعيد. وتسلّط هذه النتائج الضوء على أهمية قياس النتائج الطويلة الأجل (ماكنزي و وودرَف، ٢٠١٤) وأهمية استهداف برامج الجاهزية للاستثمار للشركات ذات الإمكانات الأعلى (ماكنزي، ٢٠٢١). وبالنسبة للمنظمة الدولية للهجرة في العراق، فإن برنامجها التجريبي في العراق بشأن الجاهزية للاستثمار يتبنى هذا النهج المستهدف؛ حيث أظهرت الدراسة أن معدّل العاملين في الشركة المتوسطة الحجم هو سبعة موظفين، مع وصول محدود إلى التمويل الخاص من بين الشركات المسجلة.

إن نهجاً مبتكراً لتحقيق أثر طويل الأمد، يجب أن يتضمن تصميم برامج تلبي الاحتياجات الديناميكية للشركات في أي سياق محلي. والغرض من التحليل الوارد في هذا الموجز، هو أن يكون بمثابة تقييم لاحتياجات المشاريع التي تسترشد بتصميم وتخطيط التدخلات التي ستنفذها المنظمة الدولية للهجرة على هذه العينة، إضافة إلى عينة أكبر من المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق. وستستخدم متابعة الدراسة منهجية معينة لتحسين الخدمة المقدمة للشركات، بناء على أفضل الأدلة المتاحة.

١ تحليل منظمة العمل الدولية في العراق حول المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة (psdc-iraq.org) pdf

المنهجية والتغطية

يوفر برنامج الجاهزية للاستثمار التدريب للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، بغية تمكينها من الاستعداد للاستثمار والتوسع. ويركز البرنامج على بناء معرفة رواد الأعمال بالمسائل التي تهم المستثمرين المحتملين في السوق المستهدفة. فإذا كان المستثمر يبحث عن استثمار أمواله في مشروع ما مثلاً، فإنه سيبحث عن معايير معينة في الشركات التي تستهويه؛ كمؤشر على نجاح تلك الشركات. لذلك، فإن الهدف من برنامج الجاهزية للاستثمار هو إعداد الشركات لغرضين، هما: أولاً، معرفة ماهي تلك المعايير؛ وثانياً، تلبية تلك المعايير. ويتضمن البرنامج التدريبي، التدريب على الثقافة المالية، بما في ذلك مسك الدفاتر والتسويق وتحفيز الشركات على تأسيس رأس مال كافٍ.

في نيسان ٢٠٢٢، جمعت المنظمة الدولية للهجرة بيانات حول ٢٠٣ مشروع صغير ومتوسط من أصل ٢٦٥ مشروع استهدفته الدراسة. وكان هناك حوالي ٩٠ سؤالاً حول خلفيات أصحاب تلك الشركات، وتركيبة أسَرهم، ووصف المشروع، ومصادر التمويل، والممارسات الإدارية، والقيود والتوقعات المستقبلية. ويمكن الاطلاع على توضيح لخط الأساس التجريبي في الملحق (١-أ) المرفق بهذا التقرير.

يبين الجدول (١) أدناه عدد الشركات في كل قضاء؛ بينما يعرضهم الخريطة (١) على الخريطة. وكنا قد اخترنا عشوائياً خمسة أقضية، ثم اخترنا عشوائياً أيضاً ٥٤ شركة صغيرةومتوسطاً من كل قضاء من الأقضية التالية: بغداد والبصرة وكركوك والسليمانية وأربيل (٤٩ مشروعاً صغيراً ومتوسطاً فقط).

تم اختيار المشاريع الصغيرة والمتوسطة عشوائياً من بين الشركات التي حصلت على منحة Enterprise Development Fund (EDF)[٢]. حيث حصل حوالي ٩٢٪ من أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة على أول دفعة من صندوق تطوير المشاريع عندما قابلتهم المنظمة الدولية للهجرة. وتم جمع الاستطلاعات خلال الفترة ١٢-٢٤ /٢٠٢٢/٤.

الجدول ١: عينة الاستطلاع المستهدفة لخط الأساس في كل محافظة

المحافظة	المجموع
بغداد	٥٤
البصرة	٥٤
أربيل	٤٩
كركوك	٥٤
السليمانية	٥٤
المجموع	٢٦٥

الخريطة ١: خارطة تبين المحافظات التي أجريت فيها الدراسة التجريبية، مظلّلة باللون الأصفر

٢ عند التقدم بطلب للحصول على منحة صندوق تطوير المشاريع، يتم اختيار المشاريع التي تلبي معايير الأهلية؛ بما في ذلك أن يكون صاحب المشروع عراقياً، وقدرته على المساهمة بالمبلغ الأولي للمشروع الذي ينوي تنفيذه (المشروع الذي يطلب الحصول على منحة صندوق تطوير المشاريع لمصلحته) ووجود جدول زمني واقعي معين للقيام بذلك.

خصائص الشركة

خصائص مالك الشركة

كثيراً ما يضطر أصحاب الشركات الصغيرة والمتوسطة، لا سيّما أصحاب الشركات غير الرسمية، إلى إجراء مقايضات بين ميزانيات مشاريعهم وبين ميزانيات أسَرهم. ويبين هذا القسم خصائص أسَر أصحاب الشركات، لكونها قد تكون عوامل تنبؤ مهمة على سلوك الشركة. وبشكل عام، تضم كل أسرة ستة أفراد، اثنان منهم أطفال؛ و٤٠٪ من أصحاب الشركات يحملون شهادة جامعية، في حين إن أعلى مستوى تعليمي لنسبة ١٥٪ منهم هو شهادة الدراسة المتوسطة، و١٤٪ منهم يحملون شهادة الابتدائية فقط.

ويبين الشكل (١) أدناه فئات الإنفاق للأسَر. فبشكل عام، تنفق الأسَرَ اكبر نسبة على الطعام. تبلغ نسبة الإنفاق على الطعام أكثر من نصف إجمالي الإنفاق في المتوسط؛ بينما تبلغ نسبة الإنفاق على التعليم بشكل عام أقل من ٢٠٪. تبلغ نسبة إنفاق الأسَر التي تنفق على التعليم (العدد الإجمالي = ١٠١) حوالي ٣٦٪. إن الجزء الكبير من الدخل المنفَق على الاحتياجات الأساسية يُعرّض أصحاب الأعمال إلى تقلبات الأسعار في سياق الارتفاع العالمي والتضخم في أعقاب الحرب الروسية الأوكرانية. لذلك، فإن القيود المفروضة على الوصول إلى التمويل قد لا تؤثر على قدرة الشركات الصغيرة والمتوسطة على الاستثمار في تطوير الشركات الطويلة الأمد فحسب، بل من شأنها أيضاً أن تؤثر على مواجهة الصدمات المؤقتة.

في كانون الأول ٢٠٢١، حققت المشاريع الصغيرة والمتوسطة بشكل عام، أرباحاً بلغت ١,٩٣٢ دولاراً أمريكياً. وفي آذار ٢٠٢٢ حققت تلك الشركات ١,٩٤٣ دولاراً أمريكياً، مع انخفاض في شهرَي كانون الثاني وشباط ٢٠٢٢. ورغم أن التنبؤ إحصائياً بمستوى الأرباح التي تحققها الشركة أمرٌ صعبٌ، إلاّ أن الاستثناء المهم هو الارتباط الكبير بين الربح ومعدل إدخار الشركة (أنظر الجدول ٤، مُعامل الارتباط ٠,٢٢٢). وفي السياق العراقي الذي يتسّم بمستوى عالٍ من عدم اليقين والأسواق المالية التي لا تخلو من قيود كبيرة على الاقتراض والائتمان، قد تعكس المدخرات مردود الشركات وجدارتها الائتمانية، الأمر الذي يدل على أهمية إدراج تشجيع الادخار ضمن برامج الجاهزية للاستثمار.

ويبين العمود (٣) من الجدول (٥) أدناه أيضاً، أن الأرباح والشركات المسجلة لدفع الضرائب يرتبطان ارتباطاً كبيراً وإيجابياً؛ وذلك أمرٌ متوقع لأن من المرجح أن الأرباح الأعلى تسعى المشاريع الأكبر حجماً إلى تحقيقه.

الشكل ١: معدل إنفاق الأسرة[٣] حسب فئاتها

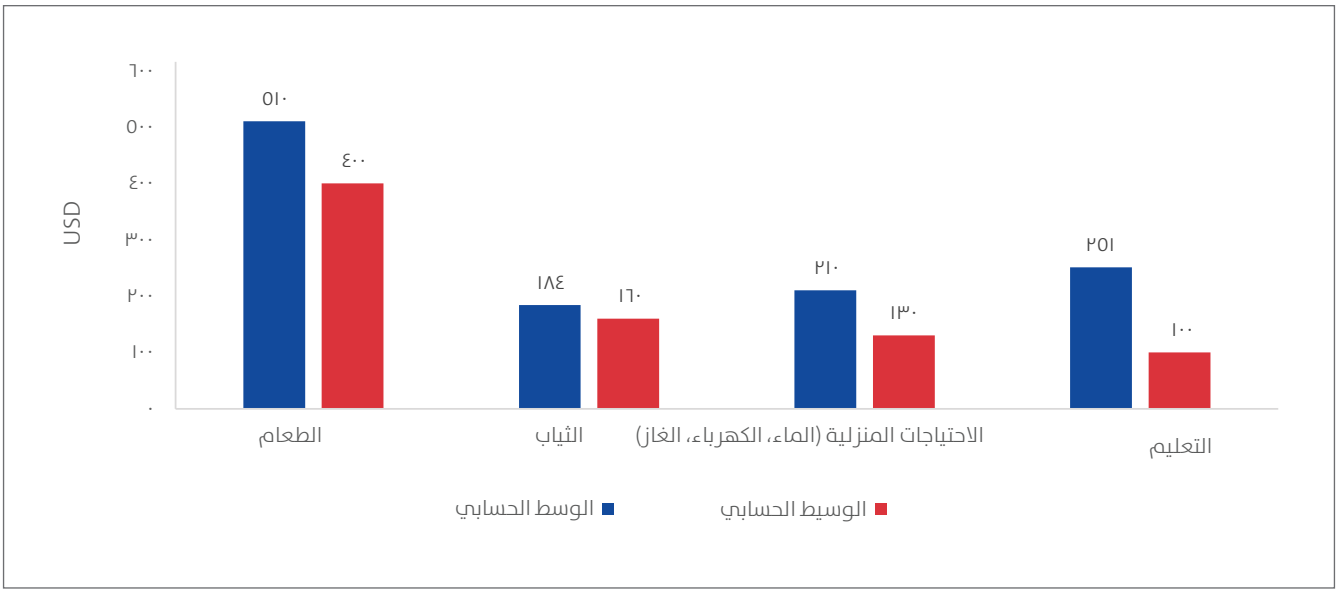

٣ المقصود بالأسَر هنا هو الأسَر التي ينتمي إليها أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

موظفو المشاريع الصغيرة والمتوسطة

يعكس الجدول (٢) أدناه، إحصاءات الموظفين في المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي شملتها الدراسة[٤]. كمعدل، تضم المشاريع الصغيرة والمتوسطة عشرة عمال إجمالاً، ثمانية منهم موظفون دائمون[٥]. وحوالي ثلاثة أرباع الموظفين ذكور (٧٤٪)، مما يشير إلى وجود فجوة كبيرة بين الجنسين من حيث المشاركة في سوق العمل. وفي عينتنا، متوسط الراتب الشهري لكل موظف دائم هو ٦١٣ دولار أمريكي[٦].

الجدول ٢: إحصاءات العيّنة

المتغيّر	الملاحظات	الوسَط الحسابي	الوسيط الحسابي	الانحراف المعياري	الحد الأدنى	الحد الأعلى
مجموع الموظفين	١٩٢	١٠	٧	١١	١	١٠٠٧
الموظفون الدائمون	١٩٢	٨	٦	١٠	٠	١٠٠
الموظفات	١٩٢	٢	٠	٥	٠	٤٠
الموظفون الذكور	١٩٢	٨	٦	٩	٠	٩١
الأجر (بالدولار الأمريكي)	١٩٢	٦١٣	٤٠٠	٥٤٤	٠	٢٠٠٠

الشركات الرسمية وغير الرسمية

نعتبر التسجيل لدى غرفة التجارة مقياساً غير مباشر لمستوى رسمية الشركات. ووجدنا أن ٦٣٪ من المشاريع الصغيرة والمتوسطة في عينتنا مسجلة لدى غرفة التجارة. وهناك مقياس آخر لمستوى رسمية الشركات، ألا وهو الموقع الذي يعمل منه مالك المشروع؛ والذي يتفاوت بين المصانع (٥٩٪) والمنزل الخاص (٢٢٪) والمكتب (٧٪). وفي المعدل، يعمل أصحاب الشركات تسع ساعات في اليوم.

ممارسات إدارة الأعمال

تشمل ممارسات إدارة الأعمال الشائعة بحسب العينة؛ استقلالية حساب المشروع عن الحساب الشخصي (٥١٪) والحصول على تدريب مالي (٣٤٪) والاحتفاظ بسجلات سنوية للدخل والنفقات والتدفقات النقدية والموجودات والالتزامات (٦١٪). وذكر أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة أن أهم الممارسات تتمثل في دفع الفواتير والديون في الوقت المحدد (٥٤٪) وسؤال العملاء والمتابعة مع المستهلكين عن جودة المنتجات (٣٧٪) والتحقق من المنافسين لمعرفة الأسعار والمنتجات المعروضة للبيع (٢٩٪).

وأفاد حوالي الثلث (٣٢٪) بأن منتجاتهم أو خدماتهم تحتاج إلى حماية الملكية الفكرية. ينوي ٤٠٪ من أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة الذين يبحثون عن حماية الملكية الفكرية، تقديم طلبات لتسجيل علاماتهم التجارية، و٣٥٪ ينوون الحصول على براءة اختراع، و٣٤٪ يسعون إلى حماية حقوقهم في التصميم الصناعي.

٤ لاحظ أن بعض الأسئلة لم تلقَ أي إجابات أو تمّ تخطيها، مما يعني أن الملاحظات الخاصة ببعض الأسئلة أقل من العيّنة المستهدفة (٢٦٥).

٥ المقصود بالموظفين الدائمين، أولئك الذين كانوا يعملون في الشركة أو المشروع لمدة ستة أشهر أو بعقود عمل أمدها نصف عام على الأقل.

٦ نحن لا نطرح أسئلة في استطلاعنا حول الموظفين غير الدائمين، لأنهم أقلية (٢٠٪ فقط من الموظفين في المتوسط غير دائمين).

٧ في عينتنا، أخبرتنا شركة واحدة فقط أنها تستخدم ١٠٠ موظف، كموظفين دائمين.

مصادر التمويل

يبين الشكل (٢) أن معظم المشاريع الصغيرة والمتوسطة تعتمد على التمويل الذاتي كمصدر تمويل رئيسي لمشاريعهم (٧٧٪) مقارنة بنسبة ٢٢٪ فقط ممن يحصلون على قروض تجارية. وفي المتوسط، تنفق المشاريع الصغيرة والمتوسطة ١٥,٧٥٨ دولاراً أمريكياً على المشاريع الممولة ذاتياً؛ و٢١,٣٣٦ دولاراً أمريكياً على القروض، بشرط الحصول على التمويل. إضافة إلى ذلك، يوضح الشكل (٣) الأسباب الرئيسية لعدم امتلاك المشاريع حساباً مصرفياً رسمياً.

الشكل ٢: مصادر التمويل الرئيسية للمشاريع

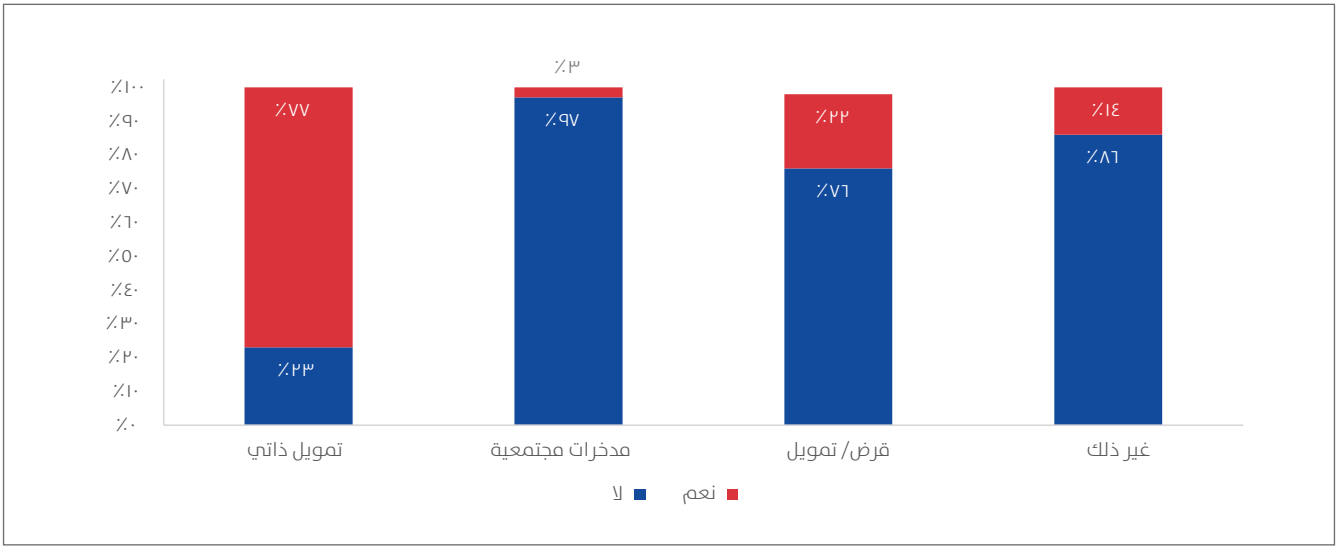

ومن بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تستخدم قروضاً أو تمويلاً مسبقاً، تحصل نسبة ٦٢٪ منها على سلفة من مؤسسات تمويل الشركات الصغرى (الجدول ٣). ويأتي تجار الجملة والمورّدون في المرتبة الثانية من مقدّمي القروض الرئيسيين (٢٤٪). في حين أن ٧٪ فقط من المشاريع الصغيرة والمتوسطة حصلت على قروض من البنوك، وذلك لعدم ثقتها بالبنوك والمصارف، حسب قولها.

الشكل ٣: الأسباب الرئيسية لعدم فتح حساب مصرفي رسمي (العدد الإجمالي =١٦، بالنسبة المئوية)

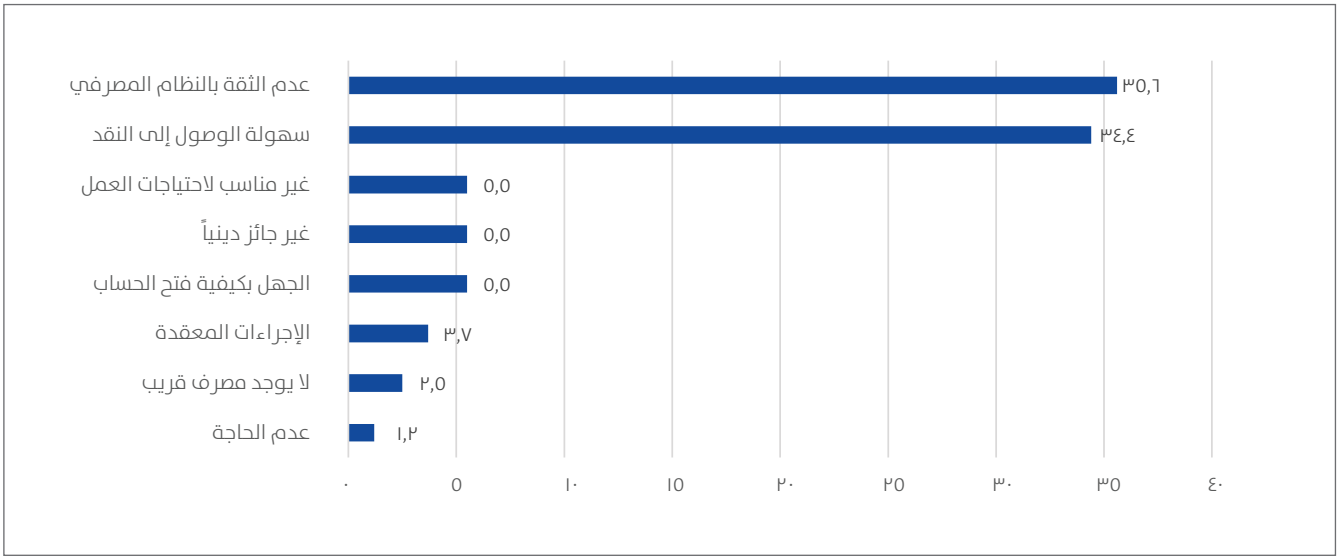

الجدول ٣: المصدر الرئيسي للقرض/ السلفة؟

المصدر	العدد	النسبة المئوية
مؤسسات تمويل المشاريع الصغرى	٢٨	٦٢٪
تجار الجملة/ المورّدون	١١	٢٤٪
المصارف	٣	٧٪
شركات التسليف	١	٢٪
الأقارب والأصدقاء	١	٢٪
غير ذلك	١	٢٪
المجموع	٤٥	

الطلب على القروض

قد تبدو الإجابة على السؤال التالي سهلة؛ لكن هل فعلاً تحتاج المشاريع إلى مزيد من المال؟ يبين الشكل (٣) أدناه الصياغة الدقيقة لسؤال الاستطلاع: «هل أنت بحاجة الآن إلى مزيد من المال لمشروعك؟»[٨] و «هل ستحتاج في المستقبل إلى مزيد من المال لمشروعك؟» وكما هو متوقع، تحتاج معظم المشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى المزيد من المال في الحاضر (٧٩٪) كما في المستقبل (٨٤٪).

قد يعكس الطلب الحالي على التمويل، الحاجة إلى السيولة للحفاظ على العمليات التجارية، أو الرغبة في التوسيع العاجل للمشروع. من ناحية أخرى، إذا احتاج مشروع ما إلى المال في المستقبل، فربمّا يعكس ذلك خططه لتوسيع نطاق أعماله. وتظهِر البيانات أن معظم المشاريع تحتاج إلى المال لكلا الغرضين؛ مما يحفز الجهود الرامية إلى تسهيل وصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة العراقية إلى التمويل. وتشير النتائج إلى أن هذه البرامج يجب أن تركز على احتياجات السيولة القصيرة الأجل، إضافة إلى الاستثمار الطويل الأجل، بدلاً من التركيز فقط على الاقتراض القصير أو الطويل الأجل. وبالتالي، فإن تدخلات الجاهزية للاستثمار التي من شأنها أن تحسّن الوصول إلى التمويل على المدى الطويل بشكل مستدام، يمكن أن تتمّم المِنح النقدية الفورية التي يمكن تخصيصها بمرونة، لتغطية النفقات التشغيلية والاستثمار في موجودات رأس المال. ويمكن تعزيز تلك الجهود من خلال الشراكة مع المؤسسات المالية التابعة للقطاع الخاص لتطوير قدرتها على تلبية احتياجات المشاريع الصغيرة والمتوسطة من السيولة القصيرة الأجل والاستثمار الطويل الأجل على حد سواء.

لا تحتاج مجموعة فرعية صغيرة من المشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى المال، سواء في الحاضر أو في المستقبل (١٠٪). وتبين هذه النتيجة أهمية السؤال المطروح، لأنه يصوّر احتياجات المشاريع للتمويل ونيتها في استخدامه، وحاجة معظمها إلى المال. وقد تكون المشاريع التي لا تعبّر عن حاجتها إلى مزيد من المال، غير راغبة في التوسع، أو أنها قد استوفت احتياجاتها المالية فعلاً.

الشكل ٤: هل أنت بحاجة إلى مزيد من المال لمشروعك؟

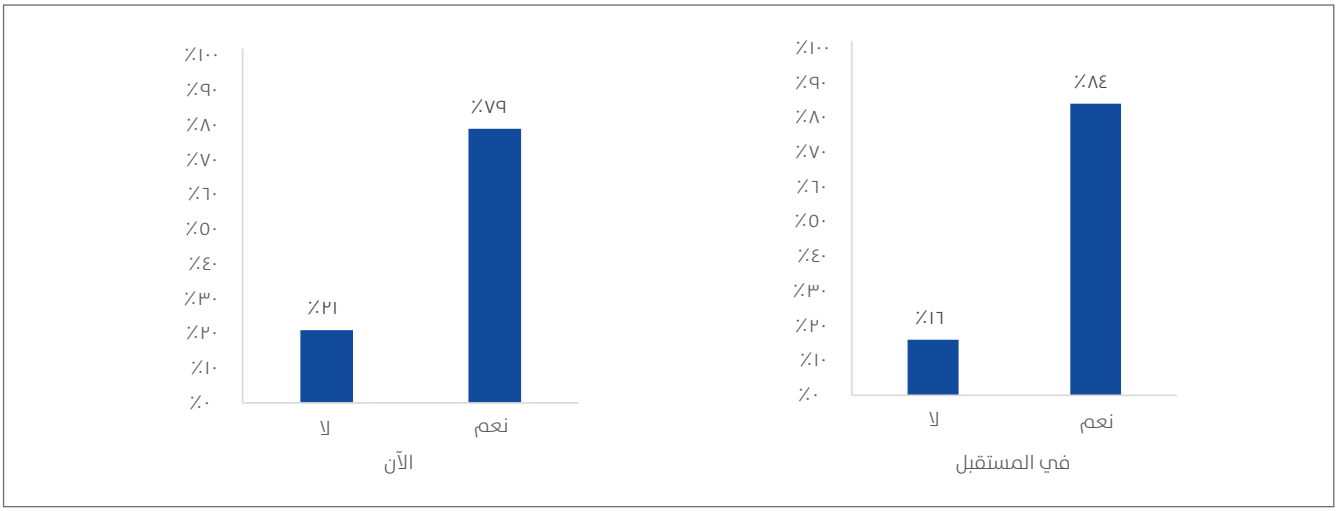

٨ «الآن» تعني وقت الاستطلاع الذي جرى في نيسان ٢٠٢٢.

بالنسبة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة التي عبرت عن رغبتها في توسيع نطاق أعمالها في المستقبل (٨٤٪ من أصل ٢٠٣ إجابات) يعرض الشكل البياني (٥) الاجابات حول كيفية تخطيط المشاريع لتمويل توسعها. لوحِظَ أن معظم المشاريع تخطط لبيع موجوداتها من أجل تمويل توسعها المستقبلي (٥٧٪) في حين تخطط ١٩٪ منها فقط للحصول على قروض رسمية، وهي ثاني أكثر الاستراتيجيات شيوعاً. بينما تعتزم ١٥٪ منها اللجوء إلى القروض غير الرسمية. ومع أن الجدول (٤) لا يشير إلى أي ارتباط قوي بين تصفية الموجودات وبين خصائص الشركة الأخرى، فإن تصفية الموجودات تنطوي على إمكانية الحدّ من صمود الشركات كونها تعّد مستودعاً هاماً للقيمة من شأنه أن يساعد على تخفيف الصدمات المؤقتة. ومن المهم بالتالي من منظور السياسة العامة، أن تكون المشاريع قادرة على الوصول إلى مصادر بديلة للتمويل ما دامت ترغب في توسيع نطاق أعمالها.

الشكل ٥: كيف ستموّل التوسّع في المستقبل؟

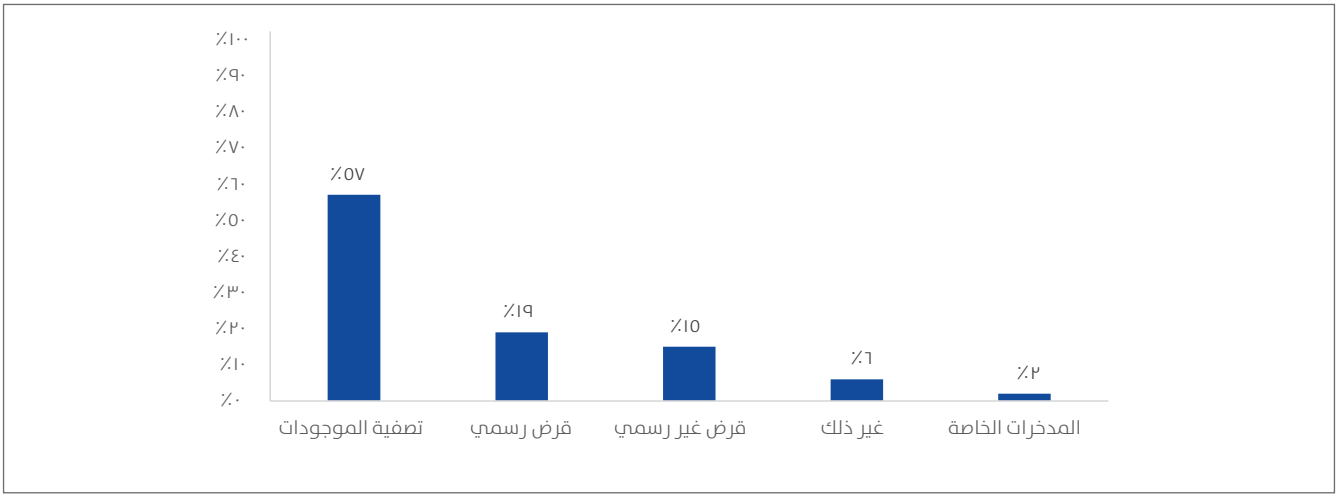

الجدول ٥: مصفوفة الارتباط بين المتغيرات الرئيسية في البيانات

	القروض	التسجيل لدى الوزارات	التسجيل لدى الضريبة	التسجيل لدى غرفة التجارة	التعليم	الموظفون	الأرباح	تصفية الموجودات	ساعات العمل	أفراد الأسرة	الموجودات الثابتة	المدخرات
القروض	١											
التسجيل لدى الوزارات	٠,٠٧١٢	١										
التسجيل لدى الضريبة	-٠,٠٨٤٥	٠,٤٦٢***	١									
التسجيل لدى غرفة التجارة	-٠,٠٥٩٣	٠,٤٦٩***	٠,٧٣٦***	١								
التعليم	-٠,٠٣٦٢	٠,١٦٧**	٠,١٥٧*	٠,١٣٥	١							
الموظفون	-٠,٠٨١٣	٠,١٨٠**	٠,٢٦٤***	٠,٢٠٢**	٠,١٤٧*	١						
الأرباح	٠,٠٤٥٤	٠,٠٨٣٣	-٠,٠٧٩٢	٠,٠٩٠٣	٠,٠٦٧٥	٠,١٠٦	١					
تصفية الموجودات	٠,٠٥٠٧	٠,٠٩٥٣	٠,٠٨٩١	٠,٠٢١١	٠,٠٣٧٤	٠,٠٩٤٩	-٠,٠٩٢٢	١				
ساعات العمل	-٠,٠٥٣٩	٠,٠٣٨٩	٠,٠٥٧٦	٠,٠٣٠٧	٠,٠٠١٨٠	٠,٠٧٨٩	-٠,٠٢١٥	٠,١٦٩*	١			
أفراد الأسرة	٠,١٩٩**	-٠,٠٦٣٩	-٠,٠٨٢٢	-٠,٠٥١٥	-٠,١٩٠**	-٠,٠٥٧٠	-٠,٠١٤٢	٠,٠٠٨١١	٠,٠٨١٩	١		
الموجودات الثابتة	-٠,١٠١	٠,١٧٧**	٠,٠٧٢٥	٠,١٤٧	٠,٠١٣٩	٠,٠٢٢٨	٠,٠٧٠٣	-٠,١٢٩	-٠,٠٠٨٦٠	-٠,٠٥١٠	١	
المدخرات	٠,٠٢٩٩	٠,١٢١	٠,٢٠٣**	٠,١٢٧	٠,٠٨٩١	٠,٠٨٤٠	٠,٢٢٢**	٠,٠٢١٢	٠,٠٥٥٨	-٠,٠٤٥٨	٠,٠٧٣٠	١

* س<٠,٠٥، ** س<٠,٠١، *** س<٠,٠٠١

التحديات التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الوصول إلى التمويل

بغية تصميم أفضل السياسات التي تساعد المشاريع الصغيرة والمتوسطة العراقية على النموّ، نحتاج إلى فهم التحديات التي تواجه أصحاب تلك المشاريع. ربما تتمثل التحديات التي تواجه توسّع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، أو في تشغيلها. فهل تكافح المشاريع الصغيرة والمتوسطة من أجل الوصول إلى التمويل أو المعرفة المهمة للأعمال، أو لكليهما معاً؟ سنركز في هذا الجزء، على أحد التحديات المالية التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة في عينتنا؛ ألا وهو الحصول على قرض لدعم تطوير المشروع.

ذكر معظم أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة المقترضة، أن إجراءات الحصول على القرض كانت سهلة (٧١٪). لكن هذه النسبة تشير بالتحديد إلى أولئك الذين حصول على قروض فعلاً، وهي نتيجة غير مرجحة في سياق لم تحصل فيه سوى ٧٪ من المشاريع الصغيرة والمتوسطة على قروض من المصارف. وعليه، يتمثل أحد التحديات الرئيسية في تيسير وصول نسبة ٩٣٪ من الذين لم يحصلوا على قروض القطاع المالي الرسمي، بدلاً من تسهيل تجربة أولئك الذين وصلوا إليه.

عوامل التنبؤ بالشمول المالي

اذا، لماذا تُعّد معظم المشاريع الصغيرة والمتوسطة العراقية غير قادرة أو غير راغبة في الاقتراض من المصارف الرسمية؟ قد يؤدي التقييم الإيجابي لعملية الاقتراض حسب تجربة المقترضين، إلى حدوث تباين كبير بين الشركات، مع افتقار بعض الشركات إلى إمكانية الحصول على التسليف بسبب العقبات الإدارية، أو محدودية حجمها، أو بيئة السوق المحلية. وبدلاً من ذلك، قد تخفق المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تقديم طلب للحصول على قروض رسمية، في حال وجود فجوة بين الصعوبات الفعلية وبين الصعوبات المتصوّرة للحصول على القروض؛ مما يعيق أصحاب المشاريع من تقديم طلباتهم، أو يدفعهم إلى القول بأن نسبة الحصول على القرض منخفضة جداً وغير جديرة حتى بالمحاولة. ومن جهة أخرى يعتقدون أنهم سيدفعون أسعار فائدة عالية على القروض؛ أو أن دفع الفائدة على القروض في المقام الأول يتنافى مع الشريعة الاسلامية.

حيث أن البيانات التي تم جمعها كجزء من الدراسة التجريبية لا تجيب بشكل قاطع على هذا السؤال، بيدَ أنها تُظهِر أن خصائص الشركة ترتبط فعلاً باحتمال الحصول على قرضٍ، مما يدعم الفرضية الأولى المذكورة أعلاه. وتشمل ابرز العوامل المتعلقة بقدرة حصول شركة ما على قرض؛ تسجيلها لدى وزارة التجارة (أحد متطلبات رسمية المشاريع) ووجود عدد كبير من أفراد الأسرة، ووجود عدد أقل من الموجودات الثابتة، ومدخرات أقل (الجدول ٦، العمود ١). وهناك دافعان للوصول إلى القروض: حاجة ملحّة قصيرة الأجل، ورؤية بعيد الأمد للتوسّع. فعندما يكون لدى الشركة مدخرات وموجودات ثابتة أقل وعدد كبير من أفراد الأسرة، فقد يدفعها ذلك إلى الاقتراض. وحيث يمكن للقروض أن تكون بمثابة احتياطي يمكّن الشركة على التغلب على الصدمات المؤقتة، لكن ليس بمقدور جميع المشاريع في العينة الوصول إلى هذا السبيل.

وتنشأ عن هذه الملاحظات توصيتان في مجال السياسة العامة: الأولى، ينبغي أن تستفيد المزيد من المشاريع من الحصول على القروض؛ وإذا كان التسجيل كمشروع يشجع على ذلك، فينبغي تصميم السياسات الهادفة إلى تيسير عملية التسجيل الرسمية. والثانية، يجب أن تعزز الاستشارات الاقتصادية من الاستدامة المالية، من خلال تحفيز الوصول إلى القروض؛ لا لتلبية الاحتياجات الملحة على المدى القريب فقط، بل من أجل الأهداف البعيدة الأمد للاستثمار وتطوير المشاريع.

الجدول ٦: الارتباطات الرئيسية بالحصول على القروض، والأرباح، والتسجيل لدى وزارة التجارة

المتغيرات	تمويل القروض	التسجيل لدى وزارة التجارة	الربح في الانحرافات المعيارية
تمويل القروض		٠,٠٢١	٠,٢١٥
		(٠,٠٦٤)	(٠,١٥٣)
التسجيل لدى الوزارة	٠,١٤٥**		٠,٠٢٦
	(٠,٠٦٦)		(٠,١٤٣)
الربح في الانحرافات المعيارية	٠,٠٣٧	٠,٠٢١	
	(٠,٠٣٦)	(٠,٠٢١)	
سنوات التعليم	-٠,٠٠٨	٠,٠١٦	٠,٠٣٨
	(٠,٠١٧)	(٠,٠١٥)	(٠,٠٢٧)
أفراد الأسرة	٠,٠٣١**	-٠,٠١٠	-٠,٠١٥
	(٠,٠١٢)	(٠,٠٠٩)	(٠,٠١٩)
التسجيل لدى الضريبة	-٠,١٠٩	-٠,٠٣٧*	٠,٥٠٦**
	(٠,٠٩٥)	(٠,٠٢١)	(٠,٢١١)
التسجيل لدى وزارة التجارة	-٠,٠١١	٠,٦٦٣***	-٠,١٥٣
	(٠,٠٨٣)	(٠,٠٥١)	(٠,١٤٣)
الموظفون	-٠,٠٠٣	٠,٠٠٢	٠,٠٠٣
	(٠,٠٠٢)	(٠,٠٠١)	(٠,٠٠٨)
تصفية الموجودات	-٠,٠٦٣	٠,٠٣١	٠,١٨٩
	(٠,٠٨٨)	(٠,٠٧٣)	(٠,٢٠٩)
ساعات العمل اليومية	-٠,٠١١	٠,٠٠٨	٠,٠٢٤
	(٠,٠١٢)	(٠,٠٠٩)	(٠,٠١٨)
الموجودات الثابتة للمشروع في الانحرافات المعيارية	-٠,٠٤٤***	٠,٠١٦	٠,٠٥٤
	(٠,٠١٤)	(٠,٠١٧)	(٠,٠٨١)
المدخرات في الانحرافات المعيارية	-٠,٠٣٣**	-٠,٠٢٦**	٠,٢٢٨***
	(٠,٠١٥)	(٠,٠١٠)	(٠,٠٣١)
الثابت	٠,١٧٨	٠,٢٢١*	-٠,٥١١**
	(٠,١٧٢)	(٠,١٣١)	(٠,٢٥٥)
الملاحظات	١٨٩	١٨٩	١٨٩
الجذر التربيعي	٠,٠٩٥	٠,٥١٥	٠,١٢١
الأخطاء القياسية مذكورة بين قوسين س<٠,٠١، ** س<٠,٠٥، * س<٠,١			

عوامل متعلقة برسمية الشركات

إذا كان التسجيل لدى وزارة التجارة عاملاً رئيسياً للحصول على قرض، فما هي العوامل التي تجعلها رسمية؟ يرتبط التسجيل لدى وزارة التجارة ارتباطاً إيجابياً كبيراً بالتسجيل لدى غرفة التجارة، وارتباطاً كبيراً و سلبياً بالمدخرات (العمود ٢، الجدول ٦).

الشركات المستلمة للقروض

عملية الحصول على القرض

بالرغم من أن التسجيل لدى غرفة التجارة أو الصناعة يعتبر عامل تنبؤ مهماً بالحصول على قرض، من بين الشركات التي سجلّت مرة واحدة، لا يتعلق ذلك بسهولة حصول الشركة على قرض. بل إن نسبة الحاصلين بسهولة على القروض، عالية بين الشركات غير المسجلة (الشكل ٦) رغم أن صغر حجم العينة يعني أن هذه النتيجة ليست نموذجية. مع ذلك، تشير هذه النتيجة إلى أن لبعض العوامل غير الملحوظة دوراً مهماً في تحديد مسار الشركات من خلال عملية الموافقة على القروض والحصول عليها.

الشكل ٦: ما مدى صعوبة إجراءات الحصول على القرض؟ (العدد الاجمالي = ٤٥)

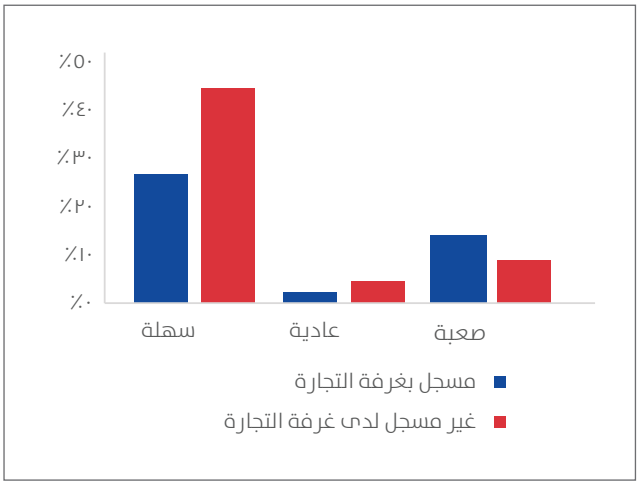

أنماط استخدام القروض

تنفق المشاريع الصغيرة والمتوسطة النسبة الأكبر من القروض التي حصلت عليها على النفقات التشغيلية (٦٩ ٪). حيث أنفقت ٢٣ شركة صناعية قروضاً على شراء المواد الخام (٥١٪)، فيما أنفق ١٣٪ من المشاريع الصغيرة والمتوسطة أموالاً على توسيع رأس المال. وذكرت الشركات أن سعر الفائدة مناسب (٩٥٪). وهذا يعني أن التصورات التي ذكرناها سابقاً (صعوبة عملية الحصول على القروض، وارتفاع سعر الفائدة) ربما ليست صحيحة، إذا تم تحفيز المشاريع الصغيرة والمتوسطة فقط وحاولت الحصول على قروض. ويمكن تصحيح هذه التصورات من خلال تجربة الوصول إلى التمويل. وهذا بدوره يحفز الشركات على فتح حسابات مصرفية، ويساعد على سدّ بعض الفجوات المعرفية لدى الشركات، وتجعل فكرة الحصول على قرض مجدية أكثر.

السؤال المهم الذي يجب أن نطرحه هو؛ لماذا تحتاج الشركات إلى القروض؟ يحاول الشكل (٧) أدناه الإجابة على هذا السؤال بعد سؤال الشركات عن الغرض الذي استخدموا القروض من أجله. فلوحظَ أن الشركات التي تعمل في قطاع الصناعة أو التصنيع، استخدمت معظم مبلغ القرض على الفقرات التشغيلية. أما الشركات التي تعمل من المنزل، أو التي تبيع منتجاتها في الشارع، فتستخدم معظم مبلغ القرض أو كلّه لأغراض توسيع رأس المال بدلاً من الأغراض التشغيلية فقط.

الشكل ٧: لأيّ غرض استخدمتَ القرض؟ (العدد الاجمالي = ٤٥)

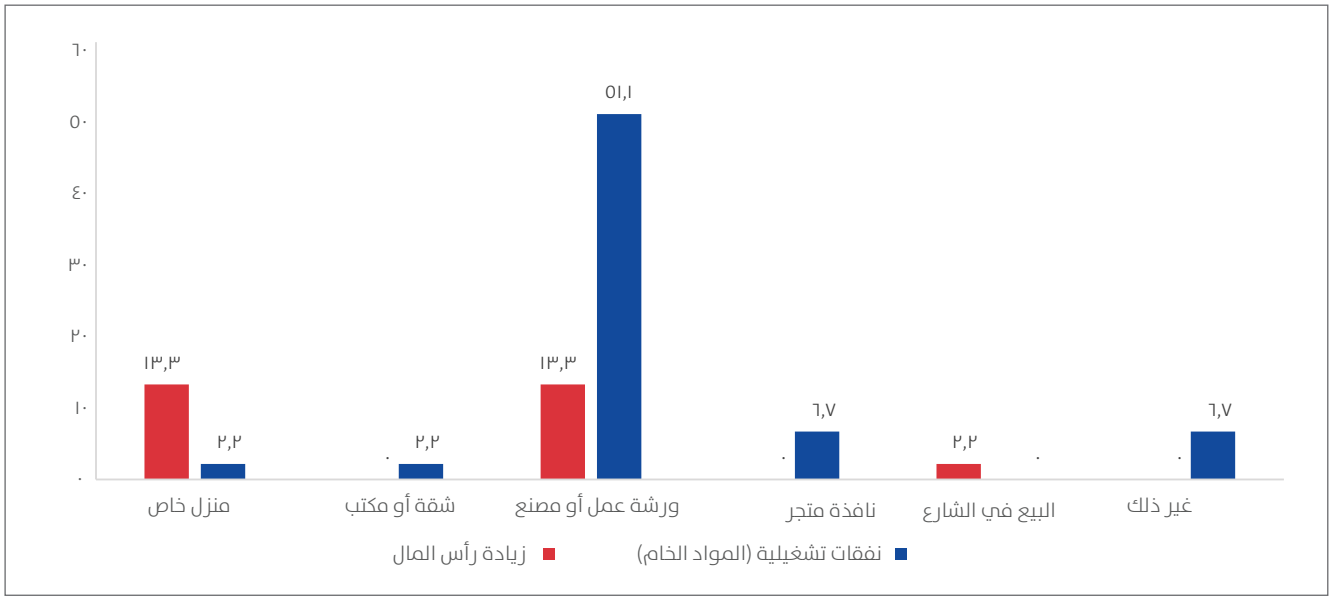

رؤية الشركات

ما الذي يجعل الشركات أكثر طموحاً وتفاؤلاً بشأن أدائها المستقبلي؟ تشمل التوقعات بشأن المستقبل؛ الإيرادات المتوقعة وخطط التوسّع. ويبين العمود ١ من الجدول ٧ أدناه، أن عوامل التنبؤ الرئيسية بالإيرادات المتوقعة (أكثر من ٥,٠٠٠ دولار للسنة المقبلة وقت إجراء الاستبيان) تشمل ارتفاع الأرباح، والحصول على التمويل، وزيادة المدخرات، وزيادة ساعات العمل، وزيادة عدد أفراد الأسرة. وحيث أن هناك حاجة إلى مزيد من البحث لمعرفة إذا ما كان يمكن تفسير هذه العلاقة تفسيراً مقنعاً، فإن تسهيل الوصول إلى التمويل قد يزيد من احتمال التوسّع في المستقبل؛ ويخلق بالتالي نظرة أكثر طموحاً للأداء في المستقبل. ومن ناحية أخرى، قد تكون الشركات الأكثر تفاؤلاً أكثر عرضة للبحث عن قرض والحصول عليه.

ويبين العمود ٢ من الجدول ٧ نتائج مفاجئة، حيث أن لدى الشركات التي ترغب في التوسّع خطة لتصفية الموجودات لأغراض التوسّع مع أرباح أقل. ويعلّل ذلك بأن هذه الشركات لا تعرف «الوصفة المناسبة» للتوسّع الناجح على المدى الطويل، مما يسلط الضوء على وجود ليس فقط قيود مالية بل معرفية أيضاً.

الجدول ٧: العوامل الرئيسية المتعلقة بالرؤية المستقبلية للشركات

المتغيرات	(١) الإيرادات المتوقعة <٥,٠٠٠ دولار	(٢) خطط التوسّع
الربح	٠,٠٤٦٩**	-٠,٠٦٢٨***
	(٠,٠١٩٩)	(٠,٠١٣٢)
التسجيل لدى الوزارة	٠,٠٢٨٦	-٠,٠٦٢٧
	(٠,٠٨٠١)	(٠,٠٥٠١)
القرض	٠,٢١٦**	٠,٠٣٦٨
	(٠,٠٩٢٩)	(٠,٠٥٣١)
التسجيل لدى الضريبة	-٠,٠٨١١	-٠,٠٧٤٩
	(٠,١١٥)	(٠,٠٨٣٧)
التسجيل لدى غرفة التجارة	٠,٠١٧١	-٠,٠٣٧١
	(٠,١٠٦)	(٠,٠٦٨)
التعليم	٠,٠١٠١*	٠,٠٠٥٧٨
	(٠,٠٠٥٧٥)	(٠,٠٠٥٣٨)
الموظفون	-٠,٠٠٠٩٦٣	٠,٠٠١٠٤
	(٠,٠٠٢٠٥)	(٠,٠٠١٣١)
تصفية الموجودات	٠,٠٦٤٧	٠,٢٣٥***
	(٠,٠٧٠٥)	(٠,٠٤٦١)
ساعات العمل	٠,٠٣٠٧**	٠,٠٠٢٣٧
	(٠,٠١٢٤)	(٠,٠٠٦٢١)
أفراد الأسرة	٠,٠١٢	٠,٠٠٢٩٨
	(٠,٠١٤٧)	(٠,٠١١١)
الموجودات الثابتة	٠,٠١٧	-٠,٠٢١٩
	(٠,٠٤١٣)	(٠,٠٣٧٥)
المدخرات	٠,٠٥٧٨**	٠,٠٣٧٩
	(٠,٠٢٤٨)	(٠,٠٢٤٣)
الموجودات الحالية	-٠,٠٣٠٤	-٠,٠٣٦٢
	(٠,٠٢٦٢)	(٠,٠٢٩٦)
الثابت	-٠,٢١٦	٠,٦٨٣***
	-٠,١٦٤	-٠,١٢١
الملاحظات	١٨٢	١٨٢
الجذر التربيعي	٠,١٢٩	٠,٢٤٢
الأخطاء القياسية مذكورة بين قوسين: س<٠,٠١، ** س<٠,٠٥، * س<٠,١		

توصيات السياسة

يعرض هذا التقرير رؤىً أساسية لصانعي السياسات، مستنبطة من تحليل البيانات التي جمعتها المنظمة الدولية للهجرة على عينة من المستجيبين من ٢٠٣ مشروع عراقي صغير ومتوسط، لتكوين فكرة أفضل عن احتياجاتهم الاستثمارية والمالية. ويستجيب هذا البرنامج التجريبي للتوصية بتدخلات أكثر استهدافاً، أجريَت على أحدث البحوث حول الجاهزية للاستثمار (ماكنزي، ٢٠٢١).

وفي ظل غياب إحصاءات رسمية على الصعيد الوطني عن المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وهو وضع شائع في حالة التعافي بعد الصراع مثل العراق، يمكن للبيانات التي يتم جمعها بواسطة المسوح والاستبيانات على مستوى المشاريع، أن توفر معلومات بالغة الأهمية حول التحديات التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وإبلاغ صانعي السياسات بالعقبات التي تواجه نموّ هذه المشاريع. ومن شأن تحليل البيانات أن يساعد واضعي السياسات والمؤسسات المالية في القطاع الخاص على تطوير برامج وتدخلات أفضل، تستجيب للاحتياجات الفعلية للشركات في بيئة أعمال قلقة.

ورغم كونها تمثل غالبية المشاريع في العراق، وتساهم بحوالي ٩٠٪ من فرص العمل في القطاع الخاص في جميع أنحاء البلاد، إلاّ أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة ما تزال متخلفة في العراق، حسب تقرير لصندوق النقد الدولي صدر مؤخراً[٩]. ويعّد عدد المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة لكل ١,٠٠٠ شخص، قليلاً جداً مقارنة مع عددها في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وفي البلدان الناشئة والنامية. مع ذلك، هناك إمكانات كبيرة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة لكي تكون محركاً للنمو الاقتصادي والتنمية في العراق، والمساهمة في التعافي بعد الحرب، وخلق الموارد اللازمة لمواجهة التحديات الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بعودة السكان النازحين وإعادة إدماجهم.

ولتحقيق هذه الغاية، تحتاج المشاريع إلى الدعم لتعزيز إمكاناتها في الاستثمار والتوسّع والنموّ. مع وجود حوالي سبعين مصرفاً في البلاد، ما يزال الاقتصاد العراقي قائماً على النقد بشكل عام؛ ويتميز بعدم الثقة بالمؤسسات المالية الحكومية[١٠]. يُعّد الحصول على التمويل شرطاً أساسياً لتطوير الأعمال، وتحفيز البرامج التي تدعم الشمول المالي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والجاهزية للاستثمار. وتتمثل الخطوة الأولى لمساعدة هذه المشاريع على أن تصبح جاهزة للاستثمار، في معرفة ما يمنعها من القيام بذلك.

تساعد البيانات الواردة في هذا التقرير في الإجابة على الأسئلة بشأن خصائص هذه المشاريع، ووضعها الاقتصادي الراهن، والتحديات التي تواجهها. كما تساعد البيانات أيضاً على فهم إذا ما كانت المشاريع ترغب في التوسّع، وكيف تريد أن تتوسّع، وما الذي تحتاجه لمساعدتها على ذلك.

ومن بين النتائج الرئيسية؛ أن القيود الائتمانية قضية رئيسية تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق. لا على صعيد التمويل القصير الأجل فحسب، بل على المدى البعيد أيضاً، مما يحفز الجهود لدعم الوصول إلى التمويل من خلال الاستجابة لمجموعة متنوعة من احتياجات التمويل عبر آفاق زمنية مختلفة. وهذا يعين المشاريع على تلبية نفقاتها التشغيلية، والعمل نحو أهدافها التوسعية. ومن خلال تيسير الوصول إلى المؤسسات المالية الخاصة، تلعب الجاهزية للاستثمار دوراً رئيسياً في التصدي للعقبات الائتمانية بشكل مستدام.

فضلاً عن ذلك، تُعتبرَ المشاريع غير المسجلة لدى غرفة التجارة أو وزارة الصناعة أكثر عرضة لعدم الحصول على التمويل. مع ذلك، هناك حاجة إلى مزيد من البحث لمعرفة إذا ما كان بالإمكان تفسير هذه العلاقة تفسيراً مقنعاً. أي بعبارة أخرى، للتأكد من جدوى التسجيل وإضفاء الطابع الرسمي على المشروع في تحسين أداء وجاهزية المشروع للاستثمار. وتدل هذه النتيجة على امكانية تصميم البرامج التي تستهدف مساعدة المشاريع في إضفاء الطابع الرسمي على أعمالها، وتشجيعها على المباشرة بإجراءات التسجيل.

ويمكن للبيانات على الصعيد الجزئي؛ كالبيانات الواردة في هذا التقرير، أن تحدد السياسات التي ينبغي تنفيذها لدعم نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وأن توفر الاستدلال القائم على الأدلة لتوجيه تصميم وتنفيذ برامج الانتعاش الاقتصادي. يُعّد فهم عوامل التنبؤ بأداء المشاريع والوصول المالي في السوق العراقية، الخطوة الأولى في تصميم تدخلات فعالة مبنية على المعرفة الحالية للممارسات التجريبية، وتكييفها وفق السياق المحلي. ويمكننا من خلال الجمع بين الخبرة الطويلة للمنظمة الدولية للهجرة في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة العراقية، والدروس المأخوذة من البيانات المتعلقة بممارسات المشاريع والنمو والاستثمار والرؤى الاقتصادية حول سلوك المشاريع وديناميكيات السوق في جوٍ من عدم اليقين، صياغة تدخلات تخدم نموّ هذه المشاريع على أفضل وجه.

وستُستخدَم نتائج هذه الدراسة التجريبية في إعداد برنامج قابل للتطوير بشأن الجاهزية للاستثمار. وسيتم اختبار أثر هذا البرنامج من خلال تقييم تجريبي سوف تُنشَر نتائجه في التقارير القادمة. وعلى المدى الطويل، نأمل أن يسهم دعم نموّ الشركات واستثماراتها في تحقيق نتائج على الصعيد الكليّ، بالشكل الذي يعزز الانتعاش الاقتصادي في العراق. وفي المقابل، يُعّد توليد الفرص الاقتصادية خطوة حاسمة في معالجة دوافع الهجرة ودعم عودة النازحين وإعادة إدماجهم.

٩ تقارير صندوق النقد الدولي رقم ٢٤٩/١٩ (تموز ٢٠١٩).

١٠ صندوق النقد الدولي، منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا. قضايا مختارة من العراق: التنمية المالية والشمول المالي. التقرير القُطري لصندوق النقد الدولي رقم ٢٤٩/١٩. (واشنطن العاصمة: صندوق النقد الدولي، ٢٠١٩) ٤٠

المراجع

آنا باولا كوسوليتو، إيرنست داوتوفيتش، ديفيد ماكنزي. ٢٠٢١. «هل يمكن للتدخل الحكومي أن يجعل الشركات أكثر جاهزية للاستثمار؟ تجربة عشوائية في غرب البلقان. « Review of Economics and Statistics»؛ ١٠٣(٣): ٤٢٨-٤٤٢.

https://doi.org/10.1162/rest_a_00882

ديفيد ماكنزي، كريستوفر وودروف. ٢٠١٤. «ما الذي نتعلمه من التدريب على الشركات وتقييمات ريادة الأعمال في جميع أنحاء العالم النامي؟» « The World Bank Research Observer » ٢٩ (١): ٤٨-٨٢.

https://doi.org/10.1093/wbro/lkt007McKenzie et al (2013): What Are We Learning from Business Training and Entrepreneurship Evaluations around the Developing World?

ديفيد ماكنزي. ٢٠٢١. «تدريب الشركات الصغيرة على تحسين ممارسات الإدارة في البلدان النامية: إعادة تقييم الأدلة على «التدريب لا ينفع». « Oxford Review of Economic Policy»، ٣٧ (٢): ٢٧٦-٣٠١.

https://doi.org/10.1093/oxrep/grab002

تقرير المؤسسة الدولية للتمويل IFC (٢٠١٦)

https://pressroom.ifc.org/all/pages/PressDetail.aspx?ID=16612#:~:text=There%20are%20over%201%20million,thirds%20of%20private%20sector%20employment

المنظمة الدولية للهجرة

المكتب الرئيس في بغداد
مجمع يونامي (ديوان٢)
المنطقة الدوليّة – بغداد – العراق

iraq.iom.int
iomiraq@iom.int

@IOMIraq

© المنظمة الدولية للهجرة ٢٠٢٣

لا يجوز إعادة إنتاج أي جزء من هذا التقرير، أو تخزينه بغرض إعادة استخدامه بأي شكل من الأشكال، ولا يجوز نقله بأي شكل أو بأي وسيلة الكترونية أو غير الكترونية، أو تصويره أو تسجيله أو غير ذلك من الاستخدامات بدون موافقة خطّية مسبقة من الناشر.